

ليبيا

وزارة التعليم العالي

جامعة طرابلس / كلية الآداب

شعبة الدراسات العليا

قسم الدراسات الإسلامية

مقترح بعنوان :

اختلاف أشهب مع الإمام مالك و تلاميذه

(من باب الجعل والإجارة إلى باب الدعوى حسب ترتيب المدونة)

(دراسة تحليلية مقارنة)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية

(الماجستير)

إعداد الطالبة : نجلاء محمد حماد الشاعر

للعام الجامعي 2013 ف

أولاً : المقدمة

الحمد لله الكريم المنان، الذي هدانا للإيمان، ومن علينا بإرساله إلينا خير خلقه محمد ﷺ فمحا به عبادة الأوثان، وأكرمه بالقرآن، المعجزة المستمرة على تعاقب الأزمان، وجعلها ربيعاً لقلوب أهل البصائر والعرفان وشريعة لسائر الخلق والأكوان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد حبيب الرحمن .

أما بعد:

فإن المذهب المالكي هو أحد المذاهب الفقهية السنية الأربعة الكبرى في العالم الإسلامي، ونظراً لكثرة أتباع هذا المذهب وتلاميذه وكثرة الأقوال فيه يجد الباحث في الفقه المالكي ثمرات فكرية متنوعة وألواناً من المنازع الفقهية صالحة للتطبيق حيث توافق البيئات المختلفة والأقطار المتباينة .

فهذه خطة بحث أتقدم بها بعنوان: " اختلاف أشهب مع الإمام مالك وتلاميذه"، من باب الجعل والإجارة إلى باب الدعوى حسب ترتيب المدونة، دراسة تحليلية مقارنة .

وفي ختام هذه المقدمة أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع الأساتذة الكرام أعضاء هيئة التدريس على كل ما قدموه لي من معلومات مفيدة . وأرجو من الله العلي القدير أن يوفقني في هذا البحث وأن ينال الرضا والاستحسان من الجميع .

الباحثة

ثانياً : فكرة البحث

تتمثل فكرة البحث في الآتي :

دراسة المسائل التي اختلف فيها الإمام أشهب مع الإمام مالك وتلاميذه، من باب الجعل والإجارة إلى باب الدعوى حسب ترتيب المدونة، وذلك بجمع الروايات والأقوال فيها، ونسبتها إلى أصحابها، وبيان مسندها وحجتها، وموقف الفقهاء منها، ثم الترجيح بينها حسب قواعد الترجيح .

فكلما درس الإنسان أكثر وتفقه أكثر وعرف أقوال العلماء في المسائل وحجة كل عالم منهم اطمأن للقول الذي سيعمل بمقتضاه وازداد يقيناً وثباتاً عند تطبيقه.

ثالثاً : أهمية الموضوع

- 1- إن علم الفقه من أجل العلوم وأشرفها ، حيث يهتم بتبيين أوامر الله - تعالى - ونواهيه ، فبالتعرف عليه أكثر يقوّم الإنسان سلوكه ويسعى لطاعة ربه على الوجه الذي أمره به .
- 2- إن الفقه المالكي من أهم المذاهب الفقهية وأثرها مصادراً ، فليس أقل من أن نهتم بهذه المصادر دراسة وبحثاً وتمحيصاً في أحكامها .
- 3- بيان ارتباط المذهب المالكي بالمذاهب الأخرى ، حيث يشتمل على آراء توافق المذاهب الأخرى .
- 4- سأحاول . بعون الله تعالى . في هذا البحث أن أعرض الآراء الفقهية بشكل تفصيلي موضح، بحيث يطمئن الآخذ بأي رأي أن له حجة وأنه مستند لأدلة .

رابعاً : دواعي اختيار الموضوع

- 1- إن من دواعي اختياري للموضوع رغبتني الشديدة في خدمة الدين الإسلامي بصفة عامة والمذهب المالكي بصفة خاصة ولو بالشيء اليسير .
- 2- إن موضوع اختلاف الإمام أشهب مع الإمام مالك وتلاميذه قد تمت دراسة بعض جوانبه ، وأحاول أن أسعى جاهدة مع زميلات لي أن نتم نسق هذا الموضوع، فاختار كلٌ منا جزءاً ليدرسه ، فكان من نصيبي هذه الجزئية المقدمة في هذا المقترح، وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا وأن يعيننا على إتمام هذا العمل على أفضل وجه فهو وحده ولي ذلك والقادر عليه . قال تعالى : { وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }¹ .

¹ - سورة هود ، الآية : 88 .

خامساً : حدود البحث

سأتناول في هذا البحث - بمشيئة الله تعالى - اختلاف الإمام أشهب مع الإمام مالك وتلاميذه، من باب الجعل والإجارة إلى باب الدعوى حسب ترتيب المدونة ، حيث سيشمل البحث باب الجعل والإجارة، وكراء الرواحل والدواب ، وكراء الدور والأراضين ، والمساقاة ، والجوائح، والشركة، والقراض، والأفضية، والشهادات، والدعوى .

حيث سأذكر آراء العلماء في كل مسألة مع بيان حجة كل رأي، ثم أرجح بينها حسب قواعد الترجيح .

سادساً : الدراسات السابقة

من خلال البحث والتتبع للدراسات السابقة التي نوقشت في الجامعات الليبية تبين لي، أنه قد سبق دراسة هذا الموضوع في جانب معين ، وأما باقي الجوانب فهي قيد الدراسة، والجانب الذي درس منها هو:

1 - اختلاف أشهب مع ابن القاسم وغيره من رواة الإمام مالك في بابي الطهارة والصلاة، دراسة تطبيقية مقارنة، مقدمة من الباحثة برنية الصادق حسن البصري، تم مناقشتها في عام 2004 ف .

وهناك كتب قد تناولت الحديث عن الاختلافات في المذهب المالكي منها:

- 1- كتاب بعنوان اختلاف أشهب مع ابن القاسم , للعلامة يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكنانى (289هـ), ولكن لا وجود لهذا الكتاب حالياً حسب علمي.
- 2- اختلاف أقوال مالك وأصحابه , لأبي عمر يوسف بن عبد البر (463هـ) .
- 3-الخلاف العالي عند مالكية مصر, مدونة الاختلاف في العلوم الشرعية .
- 4-كتاب الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك , للخشني .
- 5-كتاب رأي مالك الذي خالف فيه أصحابه , للخشني .
- 6-التوسط بين مالك و ابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها في المدونة , للأبي عبيد الجبيري (378هـ) .

سابعاً : المنهج العلمي المتبع في الدراسة

أكثر اعتمادي في هذا البحث - إن شاء الله تعالى - على المنهج الاستقرائي،
والوصفي، والتحليلي، والاستدلالي، والاستنباطي، والتاريخي؛ وذلك لأن طبيعة
البحث تقتضي ذلك كما هو مشار إليه في فكرة البحث .

ثامناً : الإطار العام المبدئي للبحث

هيكلية البحث : وتتكون من :

المقدمة ، والتمهيد ، وأربعة فصول ، والخاتمة ، والفهارس .

المقدمة :

سأبين فيها - بإذن الله - فكرة البحث، وأهمية الموضوع، ودواعي اختياره ، وحدوده، وإشكالياته، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه ، وخطة البحث .

التمهيد :

ويشمل الآتي :

أولاً : نبذة مختصرة عن الفقه المالكي من حيث أصوله ومميزاته .

ثانياً : نبذة عن الأئمة : مالك، وابن القاسم، وأشهب، ومطرف، وابن الماجشون.

وآثرت أن أذكر ذلك في التمهيد بدلاً من أن أفرد له فصلاً مستقلاً ؛ لتجنب الإطناب والتكرار بغير داعي، حيث إن هذا البحث يكمل البحوث السابقة والتي تناولت هذه المواضيع بتفصيل أكبر، فلا حاجة لإعادة ما جاء فيها ،وفي الوقت نفسه لا بد من ذكرها؛ كي يتوضح للقارئ الأساسات التي بُني عليها صلب البحث.

الفصل الأول : في الإجارة والجعل ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في الإجارة .

المبحث الثاني : في الجعل .

الفصل الثاني : في المساقاة والجوائح، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في المساقاة .

المبحث الثاني : في الجوائح .

الفصل الثالث : الشركة والقراض، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في الشركة .

المبحث الثاني : في القراض .

الفصل الرابع : الأفضية والشهادات والدعوى، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في الأفضية .

المبحث الثاني : في الشهادات .

المبحث الثالث : في الدعوى .

وكأمثلة مختصرة :

1- إذا أجر رجل غيره وقال له: احصد زرعى وادرسه ولك نصفه، لم يجزه ابن القاسم وأجازه أشهب .

2- قال أشهب في المكتري يريد أن يركب الدابة إلى غير الموضع الذي تكارى إليه : إن كان مثل الموضع الذي تكارى إليه في السهولة والجزولة فذلك له، وقال غيره : ليس ذلك له بجائز .

3- يرى أشهب أن من أعطى غيره ثياباً وقال : كلما بعت ثلاثة فلك دينار، جائز إن كان قريباً لا يسافر بها، ولا يجوز على السفر بها إلا بإجارة، سواء سمى أجلاً أو لم

يسم، وله أجل قدر بيع مثلها. وقال ابن القاسم : لا يجوز إلا بأجل في المسافر والحاضر.

4- قال أشهب : إذا باع الحائط ربه، لم يصلح أن يخرج العامل بشيء يعطيه المبتاع، كما لا يصلح من بايعه، فإما أقام أو خرج بغير شيء، قيل: فإن سوقي على النصف، فهل يخرج منه على أن يعطى نصف الثمر عند الجذاذ؟ قال: فهو مثل بائع الثمر قبل حل البيع، وفسر مكروهه أنه إذا عمل شهراً ثم أخرج بالسدس فكأنه أجره بالسدس على ما عمل في الشهر، وذكر المساقاة دلالة .

5- قال ابن القاسم: لو أن أحد الشريكين المتفاوضين أجر نفسه، أو عمل بمال قراض، فلا يدخل في ذلك شريكه، وقد تعدى بترك العمل، وهو على ربحه في عمل الآخر، ولا يرجع عليه الذي عمل بشيء من أجر عمله. وقال أشهب: إن ما أخذ به نفسه أو ما ربح في قراض أخذه فذلك له يدخل في الشركة بينهما، كما لو سلف مالاً فعمل وربح فيه ، فربحه بينهما .

الخاتمة :

سأعرض فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات .

الفهارس :

وستكون مقسمة حسب ما يتطلبه البحث : فهرس للآيات ، وفهرس للأحاديث النبوية، وفهرس للأعلام ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

ثبت مبدئي بقائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً

- 1- الاستذكار لابن عبد البر.
- 2- الأعلام للزركلي.
- 3- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد.
- 4- بلغة السالك للصاوي.
- 5- البيان والتحصيل لابن رشد.
- 6- ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض.
- 7- حاشية الرهوني.
- 8 - الذخيرة للقرافي.
- 9 - شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي.
- 10 - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.
- 11 - شرح حدود ابن عرفة.
- 12 - الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي.
- 13 - فقه السنة للسيد سابق.
- 14 - لسان العرب لابن منظور.
- 15 - المجموع شرح المهذب للنووي.

- 16 - المحلى لابن حزم.
- 17 - مختصر اختلاف العلماء للجصاص.
- 18 - المدونة الكبرى للإمام مالك.
- 19 - المعونة لابن نصر المالكي.
- 20 - المغنى لابن قدامة.
- 21 - مقدمات ابن رشد.
- 22 - مواهب الجليل للخطاب الرعيني.
- 23 - الموطأ للإمام مالك.
- 24 - النوادر والزيادات لأبي زيد القيرواني.